الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
20 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة أوغوو ..... (نيجيريا)

ثم: السيد هوبي (نائب الرئيس) ..... (ألمانيا)

المحتويات

البند ٤٧ من جدول الأعمال – المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية (تابع)

البند ٤٨ من جدول الأعمال – متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال – مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في النقل العابر.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-58275 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/ ١٠

البند ٤٧ من جدول الأعمال – المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/C.2/63/L.9)

مشروع قرار يتعلق بالنظام المالي الدولي والتنمية

(ج) الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية (تابع) (A/C.2/63/L.7)

مشروع قرار بعنوان الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

١ - **السيدة غريناوي** (أنتيغوا وبربودا): قامت بعرض مشروعي القرارين (A/C.2/63/L.9) و (A/C.2/63/L.7) نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، قائلة إنها إجرائيان في طبيعتهما ويبرزان ما لنجاح مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المقرر عقده في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من أهمية بالنسبة إلى البلدان النامية. وتابعت قائلة إن مجموعة السبعة والسبعين والصين مستعدة للعودة إلى النظر في قضايا الاقتصاد الكلي على ضوء مداولات اللجنة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

البند ٤٨ من جدول الأعمال – متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (A/C.2/63/345 و A/C.2/63/5 و A/C.2/63/L.19-23)

مشروع مقرر يتعلق بترتيبات وتنظيم أعمال مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

مشروع مقرر بشأن النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

مشروع مقرر يتعلق بجدول الأعمال المؤقت لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

مشروع مقرر بشأن اعتماد المنظمات الحكومية الدولية لدى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

مشروع مقرر بشأن اعتماد منظمات غير حكومية لدى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

٢ - **الرئيسة:** أشارت إلى مذكرة الأمين العام عن التنظيم المقترح لأعمال مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعرااض تنفيذ توافق آراء مونتيري (A/63/345) ووجهت انتباه اللجنة إلى رسالة كانت قد تلقتها من رئيس الجمعية العامة (A/63/5) تتضمن قائمة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تطلب اعتمادها لدى مؤتمر الدوحة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء على

أساس عدم الاعتراض. ومن أجل تسهيل وتسريع الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدوحة، اقترحت أن تتخذ اللجنة الإجراء المناسب في أقرب وقت ممكن بالنسبة إلى المقترحات الواردة من مذكرة الأمين العام التي تتخذ الآن شكل مشاريع مقررات (A/C.2/63/L.19-23).

٣ - **السيد هوبي** (ألمانيا): نائب الرئيس، قام بعرض مشاريع المقررات (A/C.2/63/L.19-23)، ملاحظا أنها ذات طابع إجرائي صرف وتستند إلى وثائق كانت قد سبق توزيعها. وشجع اللجنة على اتخاذ قرار بشأن مشاريع المقررات كلها.

٤ - **السيدة نافارو بارو** (كوبا): طلبت إيضاحا لصيغة المادة ٦١ من النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر الدوحة الاستعراضي. وفيما يتعلق بحق الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة في المشاركة في مداولات المؤتمر أو اللجنة الرئيسية أو المشاركة، حسب الاقتضاء، في مداولات أي من اللجان أو الأفرقة العاملة الأخرى بشأن المسائل التي تندرج في نطاق أنشطتها، سألت إن كان هذا الحق يشمل تقديم مقترحات ملموسة بشأن الوثيقة الختامية داخل اللجنة الرئيسية، أو أن المشاركة مقصورة على حضور الجلسات؟

٥ - وتابعت قائلة إنها تود الحصول على إيضاح حول دور ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وسألت ما هو المقصود بالضبط بعبارة ''سيولى اهتمام خاص''؟ وأردفت قائلة إن هذه المنظمات الثلاث، في حين تلعب دورا رئيسيا في عملية متابعة توافق آرء مونتيري، هي الآن موضوع لمناقشات كثيرة حول الإصلاحات اللازم إدخالها عليها. وأعربت عن أن أملها أن تقود الدول الأعضاء تلك المناقشات. وحتى مع أن مشروع المقرر بشأن النظام الداخلي المؤقت (A/C.2/63/L.20) إجرائي بطبيعته، ينبغي أن تكون الدول الأعضاء على إدراك كامل لآثاره، لأن نجاح مؤتمر الدوحة الاستعراضي يتوقف إلى حد كبير على الإجراءات التي تنظم المفاوضات.

٦ - **السيد دي روجاس** (مدير مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن مشاريع المقررات تعكس مقترحات مقدمة من الأمين العام لاعتمادها من جانب الدول الأعضاء، المسؤولة عن تقرير التنظيم النهائي لأعمال مؤتمر الدوحة الاستعراضي. وأوضح أن الجملة الأولى في المادة ٦١ من النظام الداخلي المؤقت هي صيغة تقليدية وكل ما تعنيه هو أن الممثلين المعنيين يستطيعون المشاركة في المناقشات ولكن لا يُسمح لهم بالتصويت. ومن ناحية أخرى، تتضمن الجملة الثانية من المادة ٦١ ما يمكن أن يسبب غموضا. وقال إن المادة ٦١ كانت موجودة بالفعل وقت انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري. ولم تُطبق قط إذ لم يحدث أن كانت اللجنة الرئيسية بحاجة إليها، بيد أن مؤتمر الدوحة الاستعراضي قد يكون مختلفا. وأوضح أن تنظيم الأعمال المقترح من الأمين العام يستند إلى أمور من بينها الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢، التي تؤكد من جديد الدور الخاص للمؤسسات الدولية المالية والتجارية. وعمليا، يُسمح لممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة بحضور الجلسات وطرح الاقتراحات في المناقشات غير الرسمية. وقال إنه يرحب بأي مقترحات محددة من الدول الأعضاء إذا كانت ترغب في تغيير صياغة المادة ٦١.

٧ - وفيما يتعلق بإيلاء اهتمام خاص لمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، قال إن هذه الصيغة تشير إلى الحضور الفعلي لممثلي هذه المنظمات في قاعات الجلسات العامة. واتساقا مع الممارسة المعمول بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تُمنح كل منظمة عددا من المقاعد مساويا لعدد المقاعد التي تمنح للدول الأعضاء.

٨ - **السيدة بافارو بارو** (كوبا): قالت إن من الواضح أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية يقوم بدور هام في تمويل التنمية بيد أنه على الرغم من ذلك ليس من المناسب لهم أن يشاركون في المداولات على قدم المساواة مع الدول الأعضاء. وأضافت أن من المرجح أن يتم وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة الاستعراضي في نيويورك لضيق الوقت وعدم وجود توافق في الآراء، وبناء على ذلك، من المحتمل أن يلزم أن تقام اللجنة الرئيسية في الدوحة. وتابعت قائلة إن مداولات اللجنة الرئيسية عملية دقيقة ويجب أن تقودها الدول الأعضاء. وقالت إن وفدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء المادة ٦١ ويرغب في إجراء استعراض كامل مع سائر بلدان مجموعة السبعة والسبعين والصين لما قد تنطوي عليه هذه المادة من آثار وتقديم بيان بالموقف أكثر وضوحا أو تقديم اقتراح محدد إلى اللجنة في اجتماع قادم.

٩ - **السيد دي روجاس** (مدير مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري اتخذت عددا من المقررات المتصلة بالمؤتمر. وأردف قائلا إنه سيقوم بدراسة تلك القرارات لتبين الأساس الذي تقرر حينذاك وقامت عليه مواد النظام.

١٠- **السيدة غريناوي** (أنتيغوا وبربودا): تحدثت باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقالت إنها أحاطت علما بطلب الرئيسة ونائب الرئيس البت على وجه السرعة في مشاريع المقررات، بيد أنها تأمل من المكتب وسائر أعضاء اللجنة إعطاء الدول الأعضاء ما يكفي من الوقت لدراسة مشاريع المقررات، نظرا لأهمية مؤتمر الدوحة الاستعراضي.

البند ٥٢ من جدول الأعمال – مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (A/63/77-E/2008/61 و A/63/284)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في النقل العابر** (A/63/165 و A/63/L.3)

١١ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قام بعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/63/77-E/2008/51) ومذكرة الأمين العام بعنوان موجز لطرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وعملية التحضيرية له (A/63/284). وقال إن تقرير الأمين العام يستند إلى بيانات عام ٢٠٠٦، ومن ثم لا يعكس القضايا الحرجة التي تواجهها أقل البلدان نموا في ضوء التطورات الحديثة العهد. ومن الأرجح أن تؤدي الأزمات العالمية الحالية إلى تقويض إمكانات هذه البلدان لتحقيق النمو المستدام والحد من الفقر. ولا يسع المجتمع الدولي أن يتجاهل تأثير الأزمة المالية على أقل البلدان نموا، التي هي في أضعف وضع لمواجهة تدهور اقتصادي عالمي وتعاني أشد المعاناة من الصدمات الخارجية وتقلب أسعار السلع. ومما يزيد الوضع سوءا أزمة الغذاء العالمية، التي يرجح أن تؤدي إلى تفاقم حالة سوء التغذية، مما سيكون له آثار سلبية على معدل وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر.

١٢ - واستطرد قائلا إن توصيات الأمين العام بشأن أمور من بينها المساعدة الطارئة القصيرة الأجل والاستثمارات الإنتاجية المتكاملة المتوسطة والطويلة الأجل لا يمكن أن تُنفذ ما لم يزد الشركاء الإنمائيون استثماراتهم المالية، خاصة لأن التباطؤ الاقتصادي الحالي يمكن أن يقلل من تدفقات رأس المال ومن التحويلات المالية إلى أقل البلدان نموا.

١٣ - وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة الأهمية للمالية العامة في أقل البلدان ومع ذلك كان التقدم في تحقيق الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية مختلطا لقلة عدد المانحين الصامدين في الطريق لتحقيق الأرقام المستهدفة بحلول عام ٢٠١٠. والإخفاق في العمل بسرعة من جانب المجتمع الدولي من شأنه أن يعيق التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، قال إن يتطلع إلى مؤتمر الدوحة الاستعراضي كفرصة لرفع مستوى المساعدة وتحسين فاعلية نظام المساعدات الحالي.

١٤ - وانتقل إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (A/63/165)، فقال إن عددا كبيرا من البلدان النامية غير الساحلية لم تبدأ مسيرتها بعد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا تزال اقتصاداتها في أقصى درجة من الضعف أمام الصدمات الخارجية، بما في ذلك خاصة التباطؤ الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر.

١٥ - وتابع قائلا إن الارتفاع الكبير في تكاليف التجارة والنقل يظل العقبة الكبرى في طريق قدرة البلدان النامية غير الساحلية على زيادة نصيبها في التجارة الدولية. وقد تبين في الفترة الأخيرة أن سبب ارتفاع هذه التكاليف، بالإضافة إلى ضعف الهياكل الأساسية وطول المسافات إلى السوق، يُعزى بوجه عام إلى عدم كفاءة سلسة اللوجستيات للبلدان النامية غير الساحلية وعدم إمكانية التنبؤ بهذه السلسلة، الأمر الذي يعوق الإنتاجية ويخفض التنافسية، ومن ثم يخلق حافزا كبيرا ضد الاستثمار. وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى إصلاحات في السياسات الوطنية لمعالجة هذه المشاكل، وإلى ضرورة عمل تلك البلدان معا لإيجاد الحلول على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقال إن الجماعات الاقتصادية الإقليمية دأبت على المساهمة بدرجة كبيرة من أجل تحقيق هذه الغاية من خلال تصميم وتنفيذ سياسات موجهة الهدف لتحسين النقل العابر.

١٦ - وقال إن إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي (A/63/L.3) هو قرار شامل وعملي التوجه يجسد تقييما متعمقا للقيود الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي تفرضها على البلدان النامية غير الساحلية جغرافيتها. وأوضح أن وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية يعمل الآن بالتعاون الوثيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في وضع خريطة طريق تسترشد بها الأنشطة في السنوات الخمس القادمة من أجل تسريع تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

١٧ - **السيد هوبي** (ألمانيا)، نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

١٨ - **السيدة هوغبيجي** (بنين): سألت إن كان ثمة استراتيجية متوخاة لكفالة أن لا تكون عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا عائقا في طريق عملية تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠٠٢ لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتُمد في بروكسل.

١٩ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): أوضح أن كلا العمليتين ستسيران بدون

تدخل: الأعمال التحضيرية الرسمية للمؤتمر القادم المعني بأقل البلدان النامية هي عملية مدتها سنتان لن تبدأ حتى وسط عام ٢٠٠٩، وفي هذه الأثناء يواصل مكتب الممثل السامي إنتاج التقارير المعتادة لتقييم تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٢٠ - **السيدة عثمان** (السودان): طلبت إيضاحا لأفضل الطرق لمراعاة الصعوبات التي تواجه أقل البلدان نموا في الجهود الدولية المبذولة لمواجهة الأزمة المالية الحالية.

٢١ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن أفضل الطرق لتعزيز قدرة أقل البلدان نموا هي التوعية بحاجاتها على مستوى الجمعية العامة، ويكون ذلك، على سبيل المثال، بمبادرة رئيس الجمعية العامة بشأن تقديم توجيهات في السياسات إلى تلك البلدان وبذل الجهود من جانب مجموعة السبعة والسبعين والصين وغيرها من الشركاء الإنمائيين لتوجيه الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان.

٢٢ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى الدخول في مناقشة عامة حول البند.

٢٣ - **السيدة غريناوي** (أنتيغوا وبربودا): تحدثت باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقالت إن أقل البلدان نموا حققت في المتوسط نموا سنويا بمعدل ٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، ولكن برغم ذلك لم ينخفض معدل الفقر وازدادت التفاوتات الاجتماعية في غالب الأحيان، خاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وهناك حاجة إلى الأخذ بنهج شامل ومتكامل في التنمية، مع التركيز بشكل واضح على الحد من الفقر، وإلى برامج موجهة إلى الفئات الفقيرة والمهمشة.

٢٤ - ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في مواجهة الهبوط في الإنتاج الزراعي وفي الإنتاجية وتصاعد سوء التغذية وانعدام التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالماء والإصحاح وتنامي التفاوت في الدخل وبطء التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وضعف التقدم أو انعدامه في خفض معدل وفيات النفاس.

٢٥ - وقالت إن إخفاق مجتمع المانحين في توفير النسبة المتفق عليها، ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة، من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا يشكل عائقا كبيرا في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ومن شأن أزمة الأغذية العالمية أن تعيق إلى درجة كبيرة الجهود الوطنية والدولية معا المبذولة لتحقيق الهدف المتمثل في خفض عدد الناس الذي يعيشون في فقر مدقع وجوع في أقل البلدان نموا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠. وقالت إن مجموعة السبعة والسبعين والصين ترحب بتوصيات الأمين العام بشأن الاستجابات الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لهذه الحالة (A/63/77-E/2008/61، الفقرات ٨٣-٨٧).

٢٦ - واستطردت قائلة إن الوصول إلى السوق الحرة من الرسوم الجمركية ومن تحديد الحصص لم يزد من نصيب أقل البلدان نموا من الصادرات في التجارة العالمية، وهو أقل من ١ في المائة، وبقيت مهمشة، وكانت المساعدة في رفع القدرات الإنتاجية وفي التنوع الاقتصادي والتصديري غير كافية. يجب أن يقوم مؤتمر المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا بإجراء استعراض شامل لتدابير الدعم الدولية، لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار والتجارة، والدعوة في الوقت نفسه إلى تدابير دولية إضافية لمساعدة أقل البلدان نموا.

٢٧ - وكررت تأكيد الحاجة إلى مزيد من الدعم للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية في جهودها لمعالجة القيود الكبيرة التي تعيق تنميتها، بما في ذلك أزمات الأغذية والطاقة والمناخ والأزمة المالية، ولاحظت أن التقدم في تنفيذ برنامج عمل ألماتي تعثر ببعض الحواجز الطويلة الأمد

في طريق التنمية مثل الحواجز التجارية الدولية والافتقار إلى الموارد للاستثمار في البنية التحتية، وضعف تدابير الدعم الدولية.

٢٨ - رحبت بالإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي وأعربت عن أملها أن تؤدي إجراءات المستقبل المتفق عليها - خاصة في المجالات الحرجة المتمثلة في زيادة الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة في خدمات نظم النقل وتكنولوجيات لتحسين نوعية المنتجات، وتوفير مستويات ملائمة وقابلة للتنبؤ من المساعدة الإنمائية الرسمية، والمساعدة التقنية، بما في ذلك تسهيل التعاون بين بلدان الجنوب في بناء وصيانة وتشغيل المستودعات وغيرها من المرافق ذات الصلة بالنقل العابر إلى تهيئة بيئة دولية تفضي إلى تعزيز الجهود الوطنية في مواجهة التحديات البازغة والراسخة. وأوضحت أن الأهداف والمستويات الإنمائية المستهدفة المتفق عليها دوليا لا تتحقق إلا بالتركيز المستمر على الاحتياجات الخاصة لأضعف البلدان والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وبناء على ذلك دعت إلى مزيد من التقدم في تنفيذ برنامج عمل ألماتي وتنفيذ برنامج عمل بروكسل، بما في ذلك وضع برنامج دعم عالمي شامل لأقل البلدان نموا لما بعد عام ٢٠١٠.

٢٩ - **السيد كروزا (فرنسا)**: تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلد المرشح للعضوية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا والجبل الأسود، بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي هو أحد أهم مصادر الدعم لأقل البلدان نموا، بالإصلاح الكبير الذي بدأه في علاقته مع بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وتعهد دوله الأعضاء بالتبرع بنسبة يمكن أن تصل إلى ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة المخصصة لأقل البلدان نموا، والمخصصات الهامة من صندوق التنمية الأوروبي العاشر لأقل البلدان نموا. زد على ذلك أنه، من أجل معالجة الاحتياجات الناشئة من أزمة الأغذية التي تؤثر في أقل البلدان نموا بوجه خاص، يعتزم الاتحاد الأوروبي لخلق أداة مخصصة للاستجابة العاجلة لأسعار الأغذية المتصاعدة في البلدان النامية تستطيع أن توفر لهذه البلدان ١ بليون يورو.

٣٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، باعتبار أنه سيتيح لجميع الشركاء الإنمائيين الفرصة لإجراء تقييم مشترك للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وسيكون عليه أيضا أن يأخذ في الاعتبار ما لنتيجة مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعنى باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري من تأثير على أقل البلدان نموا. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيبذل قصاراه في ذلك المؤتمر لتعبئة الدعم من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما القضاء على الفقر، في أقل البلدان نموا، وأعرب عن أمله أن يعالج المؤتمر حاجة أقل البلدان نموا إلى الأخذ بزمام استراتيجياتها الإنمائية وبناء قدراتها الإنتاجية الزراعية وتطوير البنية التحتية. ولا يزال الاتحاد يعتبر التخرج من قائمة أقل البلدان نموا خطوة إيجابية في عملية التنمية، بيد أنه يدرك الحاجة إلى كفالة تحول سلس للبلدان المتخرجة من أجل إعدادها على خير وجه للاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي وتأمين الاستمرارية في خطط التنمية وبرامجها.

٣١ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد الإعلان بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي - فهو إعلان متوازن وشامل ومن شأنه أن يؤدي دوره في كفالة الشراكة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر والشركاء الإنمائيين.

٣٢ - **السيد سوركار** (بنغلاديش): تحدث باسم أقل البلدان نموا، وقد أيدت البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إن زيادة التدابير العالمية ضرورية من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل بحلول عام ٢٠١٠ ومواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها أقل البلدان نموا في جهادها لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٣ - وقال إن الإجراء السياسي الشامل والحاسم يتسم بأهمية حرجة من أجل التغلب على الأزمات المالية وأزمات النفط والأغذية وتغير المناخ المتطاولة والحادة، والركود الاقتصادي المحدق الذي يمكن أن يكون له تأثير شديد على أقل البلدان نموا في مجال التنمية. وهناك حاجة إلى حل مستدام لمعالجة أزمة الأغذية، التي ستدفع ١٠٠ مليون شخص أخر إلى هوة الفقر والجوع، وسيكون أشد تأثير لها على أقل البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُدرس بعناية الإطار الشامل للعمل الذي قدمته فرقة عمل الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي.

٣٤ - وهناك حاجة إلى إجراء حاسم وسريع لمعالجة تغير المناخ، الذي تفاقم بحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الأحداث النوئية الشديدة، التي تشكل تحديا كبيرا لأقل البلدان نموا، إذ تضعف إنتاجيتها وتنوعها البيولوجي وتقوض بصورة خطيرة أمنها الغذائي والمعيشي. يجب أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو على نفسها التزامات ذات معنى وغير مشروطة بأن تحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الأموال اللازمة، بطريقة قابلة للتنبؤ ومن موارد إضافية، لتلبية احتياجات التكيف لأقل البلدان نموا.

٣٥ - وإزاء الهبوط في المساعدة الخارجية للاستثمار في القطاع الزراعي — وهو قطاع عظيم الأهمية لاقتصادات أقل البلدان نموا - تلزم زيادة الاستثمار واستخدام التكنولوجيات الحديثة لتحسين الإنتاج الزراعي. ومن المهم تعبئة الإرادة السياسية لتحقيق النهاية الناجحة لجولة الدوحة الإنمائية والإعمال الكامل لبرنامج الدوحة الإنمائي من خلال الوصول إلى الأسواق الحرة من الرسوم الجمركية ومن الحصص وتوفير الدعم لبناء القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا. وينبغي لكل البلدان التي لديها القدرة على ذلك أن تعمل من جانبها، وبدون تمييز، على تأمين الوصول إلى مثل هذه لجميع المنتجات من جميع أقل البلدان نموا، حتى قبل اختتام جولة الدوحة.

٣٦ - وثمة أيضا حاجة ماسة إلى بناء القدرة التجارية لدى أقل البلدان نموا، من خلال مبادرة المعونة للتجارة، وذلك لمساعدتها على معالجة القيود في جانب العرض وتضاؤل المعاملات التفضيلية. وينبغي توفير التمويل الكافي للإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نموا.

٣٧ - وحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وهي تخصيص ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٠، وتقديم هذه المساعدة بصورة دعم مباشرة للميزانية. ورحب بالمبادرة المتعلقة بمجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، التي ينبغي توسيعها لتشمل جميع أقل البلدان نموا. ويجب شطب ديون تلك البلدان بدون إبطاء، وتعزيز القدرة على تحمل الديون من خلال زيادة في المنح وغيرها من أشكال المساعدة غير المشروطة.

٣٨ - واقترح أن يُخصص في كل تقارير الأمين العام قسم للمعلومات والبيانات عن أقل البلدان نموا، نظرا لما لذلك من أهمية حاسمة في تحليل التقدم التي أحرزته في كل قطاع على حدة. وختاما دعا المجتمع الدولي إلى دعم مؤتمر الأمم المتحدة

الرابع المعني بأقل البلدان نموا وعملياته التحضيرية والمساهمة فيهما بصورة فعالة.

٣٩ - **السيد ناصر** (إندونيسيا): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الرابطة) التي أيدت البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا مازالت مزعزعة. ولا يُحتمل أن تحقق هذه البلدان الأهداف المحددة في برنامج عمل بروكسل، خاصة في ظل الأزمات العالمية الحالية، ولا تزال تواجه قيودا مثل النمو السكاني السريع والتحضر السريع وتزايد سوء التغذية، وقصور المساعدة الإنمائية الرسمية والتركيز الشديد للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد قليل من أقل البلدان نموا الغنية بالموارد. وعلى هذه الخلفية، ينبغي تعزيز الشراكة الحقيقية بين حكومات أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين. وينبغي، فضلا عن ذلك، أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها أقل البلدان نفسها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، تتطلع الرابطة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في منتصف عام ٢٠١١.

٤٠ - وتابع قائلا إنه، على الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي، لا تزال هذه البلدان تواجه الارتفاع في تكاليف النقل والتهميش في نظام التجارة لدولي. وأعاد تأكيد دور برنامج العمل كإطار عالمي سليم لتعزيز الشراكات القوية التي تهدف إلى معالجة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية ورحب باعتماد الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي. وأوضح أن من الممكن قيام نُظم للنقل قابلة للاستمرار وقابلة للتنبؤ وتسهيل التجارة الدولية بتنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق به، لأن التجارة محرك قوي للنمو والتنمية. وفي صميم الجهود العالمية يجب أن تكون كفالة مشاركة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية واندماجها في نظام التجارة العالمي. واندراجها الكامل في منظمة التجارة العالمية، في هذه الأثناء، من شأنه أن يعالج مشكلة تهميشها في التجارة الدولية.

٤١ - وقال إن آسيا ككل تواصل نموها الاقتصادي، ولكن معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية وانتشار مرض السل في أقل البلدان نموا في المنطقة بين أعلى المعدلات في العالم. وكذلك، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع أنها في قلب آسيا دينامية، تجد نفسها في مواجهة تحديات أساسية متصلة باقتصادات بازغة ومجتمعات تمر في مرحلة انتقال. ومن أجل تسريع التكامل داخل الرابطة تم تنفيذ مختلف البرامج وخطط العمل بدعم من الدول أعضاء الرابطة الأقدم (ASEAN-6) وشركاء الرابطة في الحوار. وستتعزز هذه العملية بمخطط الجماعة الاقتصادية التابعة للرابطة، الذي أبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ومبادرة خطة عمل التكامل في الرابطة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، التي ستعتمد في مؤتمر القمة الرابع عشر للرابطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٤٢ - واستطرد قائلا إن وجود شبكة نقل فعالة ومتكاملة هو المفتاح إذا أُريد للرابطة أن تندمج في الاقتصاد العالمي، وتحسين التنافسية وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، تعلق الرابطة أهمية كبيرة على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالنقل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن النقل المتعدد الوسائط والاتفاق الإطاري بشأن بتسهيل السلع العابرة. ومن شأن البروتوكول ١ الملحق بالاتفاق الإطاري الأخير بشأن تعيين طرق ومرافق النقل العابر أن يكون مرشدا للدول الأعضاء في رسم سياساتها لتسهيل التجارة، ويشكل حجر الأساس في جهود الرابطة من أجل تسهيل نقل البضائع داخل المنطقة الإقليمية. وختاما قال إنه، من

أجل تسهيل التدفق الحر للسلع أنشئت نافذة وطنية وحيدة في بلدان الرابطة (ASEAN-6)، ويُعتزم العمل نفسه بالنسبة إلى كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام.

٤٣ - **السيد إكزانتوس** (هايتي): تحدث باسم الجماعة الكاريبية، المؤيدة للبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، وأقل البلدان نموا، فقال إن أقل البلدان نموا تواجه مجموعة كبيرة من التحديات، تشمل تزايد ضعفها أمام تغير المناخ وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة وانهيار جولة الدوحة وأخطر أزمة مالية عالمية تحدث منذ الثلاثينات. وأمام قادة أقل البلدان نموا وشركائهم الإنمائيين الكثير مما ينبغي عمله إذا كانون يريدون أن يكفلوا التنمية المستدامة لبلدانهم والرفاه لسكانها بحلول عام ٢٠١٠.

٤٤ - وقال إن أقل البلدان نموا كمجموعة أحرزت تقدما كبيرا خلال العقد ولكن قلة قليلة منها وصلت إلى معدل النمو السنوي، ٧ في المائة، المحدد في برنامج عمل بروكسل. زد على ذلك أن النمو، في المجالات التي سُجل فيها، لم يكن له تأثير ملحوظ في الحد من الفقر ولكنه، بدلا من ذلك، زاد التفاوتات الاجتماعية. ومن ثم لم يكن مفاجئا أن لا تكون أقل البلدان نموا في طريقها إلى تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع.

٤٥ - وتابع قائلا إن الجماعة الكاريبية تشعر بمنتهى القلق بشأن التأثير الذي ستخلفة التطورات الطبيعية والاقتصادية الأخيرة على التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا. فبينما أثرت الأعاصير الموسمية على دول منطقة البحر الكاريبي كلها بلا تمييز، كان مستوى التخريب في هايتي، مقترنا بالافتقار إلى الموارد اللازمة لإعادة البناء، حادا جدا. وفي الواقع، أنه بعد أربعة شهور فقط من المظاهرات ضد ارتفاع أسعار الأغذية، ثارت أربعة أعاصير الواحد تلو الآخر دمرت عشرات آلاف الأطنان من المحاصيل التي كانت الحكومة تعتزم استعمالها للتخفيف من حدة آثار أزمة الأغذية. وحقيقة أن أزمة الغذاء أدت إلى سقوط الحكومة في وقت مبكر من السنة أثبتت بالدليل العملي أن بإمكانها تقويض الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي. وفي هذا الصدد، شدد على المميزات والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ودعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وخاصة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بدرجة كبيرة. وفضلا عن ذلك، يجب تخصيص نسبة معقولة من المساعدة الإنمائية للزراعة من أجل تمكين أقل البلدان النامية من إنتاج ما يكفي لتغذية سكانها.

٤٦ - وذكر بأنه لم يبق سوى سنتين لانتهاء برنامج عمل بروكسل ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده وأن يعمل على كل الجبهات. وقال إن مؤتمر الدوحة الاستعراضي المقبل سيكون فرصة للشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا للوفاء بالتزاماتهم في إطار البرنامج بلا إبطاء. ويجب على المشتركين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في عام ٢٠١١، اعتماد برنامج عمل آخر للعقد القادم، يكون أكثر جرأة ويتضمن مشاريع أكثر طموحا. ويجب على الشركاء الإنمائيين النهوض بمزيد من المسؤولية. وفي الواقع أن أحد الأسباب التي حالت دون تمكن أقل البلدان نموا من الأداء المأمول هو إخفاق الشركاء الإنمائيين في الوفاء بالتزامهم بأن يخصصوا ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ورحب بوصول النمو في أقل البلدان نموا إلى ٦ في المائة في بعض الحالات، ولكنه لاحظ أنه كان يمكن لأقل البلدان نموا أن تحقق أكثر من ذلك بكثير لو أن الشركاء الإنمائيين أوفوا بالتزاماتهم. وختاما قال إن الجماعة الكاريبية ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة أقل البلدان نموا على تجاوز الظروف غير الملائمة التي تواجهها.

٤٧ - **السيد داوو** (مالي): تحدث باسم البلدان النامية غير الساحلية، فرحب بالتقدم الذي تحقق منذ اعتماد برنامج عمل ألماتي عام ٢٠٠٣ - وخصوصا الأهمية التي تعلقها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص على تنفيذ هذا البرنامج والالتزام الذي أبدته حكومات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية في هذا الصدد، وإنشاء ممرات للنقل العابر - ولكنه لاحظ أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعاني من كونها غير ساحلية. فإن وضعها هكذا، مقرونا بالحالة الاقتصادية العالمية وآثار تغير المناخ، يضعف بدرجة خطيرة قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يضاف إلى ذلك أنها، برغم الإصلاحات التي اضطلعت بها حكوماتها، لم تندمج بدرجة كافية نظام التجارة الدولي.

٤٨ - وتابع قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية، على هذه الخلفية، تعيد تأكيد التزامها ببرنامج عمل ألماتي. وفي الواقع أنها، باعتماد الإعلان بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، جددت الأمل لدى ملايين من الناس الذين كانوا يحلمون بأن يصبحوا قادرين على نقل منتجاتهم حتى البحر وتخزينها بصورة مأمونة، وتوزيع البضائع بدون قيود، واستغلال هذه القطاعات بصورة كاملة حيث تتمتع بميزة التنافس، والاستفادة من الفرص التي تتيحها لها مشاركتها في التجارة العالمية، وأخيرا، المشاركة في العولمة والتمتع بكل منافعها، ومن ثم الخلاص من الفقر الذي يفرضه عليها الوضع الجغرافي لبلدانها.

٤٩ - وقال إن البلدان النامية غير الساحلية ملتزمة التزاما كاملا بتسريع تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وأعرب عن أمله في أن يسهم المجتمع الدولي بصورة كاملة في تنفيذ هذا البرنامج أيضا. فالجنس البشري يحتاج إلى القدرة على الاستفادة من إمكانيات جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية.

٥٠ - **السيد لين** زينمين (الصين): قال إن التباطؤ الأخير في النمو الاقتصادي يخلق صعوبات خطيرة في طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتتلقى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية الوقع الأكبر لهذا التباطؤ وتواجه بيئة إنمائية مشكوك فيها حتى أكثر من قبل. وبناء على ذلك، يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام والدعم الدوليين.

٥١ - وقال إن السنتين القادمتين ستكونان حاسمتين لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل. وإن وفده يدعو جميع البلدان، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو، أن تيسر لأقل البلدان نموا الوصول إلى الأسواق وأن تمنحها إعفاءات من التعريفات الجمركية وتحديد الحصص وأن تضع في اعتبارها مؤشر الضعف الاقتصادي عندما تفكر في خروج هذه البلدان من حالة أقل البلدان نموا. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتصرف بسرعة لوقف التراجع الأخير في المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تمنع حدوث انخفاض في هذه المساعدة نتيجة للأزمة المالية الحالية.

٥٢ - وأوضح أن البلدان النامية غير الساحلية، بسبب موقعها الجغرافي غير الملائم وارتفاع تكلفة النقل عبر الحدود، لن يكون في مقدور معظمها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد. وفي هذا الصدد، ترحب حكومته بنتيجة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي الذي اختُتم مؤخرا وسوف تنفذ بنشاط وبصورة كاملة توافق الآراء الذي تم التوصل إليه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأن يزيد النسبة المخصصة من المساعدة الإنمائية لتطوير الهياكل الأساسية، وأن يستفيد من دور المنظمات الإقليمية في تنسيق سياسات النقل العابر للحدود، وأن يرفع مستوى المعاملة التفضيلية وتسهيل التجارة والمساعدة لأقل البلدان نموا.

٥٣ - وقال إن الصين صامدة في دعمها لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨ كانت قد شطبت ٢٤،٧ بليون يوان صيني (RMB) من ديون ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آسيا وأفريقيا وقدمت إلى تلك البلدان مساعدة قدرها ٢٠٦,٥ بليون يوان، منها ٩٠,٨ بليون يوان معونة حرة. زد على ذلك أن ٩٨ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا تلقت إعفاءات جمركية. وفي مناسبة كبرى حديثة العهد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، أعلن رئيس الوزراء الصيني وين جيابو عن ستة تدابير خاصة في مجال التنمية الزراعية والأغذية والتدريب وتخفيف الديون والمعاملة التفضيلية والطاقة. وستواصل الصين وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية مشاطرة الفرص من أجل التنمية والعمل معا في مواجهة تحديات التنمية، وفقا لمبادئ المشاورات على قدم المساواة، والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة.

٥٤ - **السيد أليموف** (الاتحاد الروسي): قال إن الأزمات العالمية الحالية تهدد إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من جانب البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وهناك خطر حقيقي من أن تشهد أقل البلدان نموا انخفاضا في حصولها على المنح والقروض. وفي مناخ من هذا القبيل، يجب أن لا تتراخى الجهود الدولية في دعم هذه البلدان.

٥٥ - وقال إن الاتحاد الروسي دأب على زيادة دعمه لأقل البلدان نموا. أولا، زاد من تمويله لبرامج التعاون الإنمائي الدولية. وفي الحقيقة، ضاعف مساهمته السنوية للبرامج المتعددة الأطرف عام ٢٠٠٧ مقارنة بالسنتين السابقتين. وفضلا عن ذلك، اعتمد الرئيس مؤخرا استراتيجية بموجبها تصل مصروفات الميزانية الفدرالية في سبيل التعاون الإنمائي في السنوات القادمة إلى مابين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار في السنة. وهذا الرقم لا يشمل مبالغ الديون المشطوبة.

٥٦ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الروسي، في أثناء رئاسته لمجموعة الثمانية (G-8)، روج لمبادرات دولية رئيسية، لا سيما الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال. واعتبارا من عام ٢٠٠٩ سيتبرع الاتحاد الروسي بمبلغ ١٥ مليون دولار سنويا لبرنامج الأغذية العالمي و ٢٠ مليون دولار في السنة لبرنامج البنك الدولي لدعم مكافحة الملاريا في أفريقيا وبنحو ١,٥ مليون دولار سنويا لبرنامج صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان التي كانت تأثرها بالصدمات الخارجية في منتهى الشدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الاتحاد الروسي مساعدة كبيرة بإلغاء ديون البلدان النامية، وخاصة البلدان المشمولة بالمبادرة الخاصة بمجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويشارك الاتحاد الروسي في المبادرة منذ عام ١٩٩٧، وألغى، حتى تاريخه، أو تعهد بإلغاء ١١,٣ بليون دولار من ديون البلدان الأفريقية. وفي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، شطب ديونا تزيد قيمتها على ٨٠ بليون دولار، منها ١٠,٥ بليون دولار لأفغانستان.

٥٧ - وأثنى على عمل الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الصغيرة الجزرية النامية، ورحب بنتيجة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي. وقال إن الاتحاد الروسي يقوم بتنفيذ برنامج العمل بنشاط وإبداعية من خلال اقتراح تدابير شاملة تهدف إلى تنمية تدفقات النقل على القارة الأوروبية الآسيوية (Eurasian). وفي هذا الصدد، اعترف بالدور الإيجابي الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) واللجنة الاقتصادية لأوربا (ECE) في تنفيذ مشاريع كبيرة الحجم تهدف إلى إنشاء ممرات للنقل الدولي.

٥٨ - **السيد إزراريين** (المغرب): أشار إلى استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل الذي أُجري في عام ٢٠٠٦ وإلى استراتيجية كونتونو

لتحسين تنفيذ برنامج عمل بروكسل، فقال إن إمكانيات أقل البلدان نموا لتحقيق أي من أهداف برنامج عمل بروكسل أو الأهداف الإنمائية للألفية تكاد تكون معدومة بالرغم مما أبدته من رغبة صادقة في تحسين مؤشراتها الاجتماعية والاقتصادية. في الواقع، ما زالت قدرتها على التنمية محدودة بعدد من التحديات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بصورة عاجلة للحيلولة دون زيادة تدهور أوضاع تلك البلدان. وقال إن الأزمة الحالية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان وتقويض التقدم المحرز حتى الآن. يجب، أولا وقبل كل شيء، أن تفي البلدان المتقدمة بتعهدها بأن تخصص ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٩ - وتابع قائلا إن معظم أقل البلدان نموا تعتمد على صادرات السلع الأساسية. ومن ثم يكون التنوع الاقتصادي هو الطريقة الوحيدة لتمكينها من تحقيق نمو قابل للدوام. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهيل نقل التكنولوجيا وتيسير الوصول إلى الأسواق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أقل البلدان نموا على وضع الأساس لاقتصاد تنافسي في نظام تجاري عالمي يتزايد تحررا. ويجب عليه أن يخلق دائرة قوية تستطيع فيها هذه البلدان تعزيز تنميتها. والواقع أنه، على الرغم من الجهود المبذولة حتى الآن ما زالت حصتها في التجارة العالمية غير كافية.

٦٠ - وأوضح أن المغرب دأبت على دعم المبادرات الدولية لصالح أقل البلدان نموا وتدعو إلى التنفيذ الفعال لهذه المبادرات. وبدأت العمل ببرامج للشراكة والتعاون مع أقل البلدان نموا في أفريقيا، وألغت الديون المستحقة عليها ويسرت لها الوصول إلى السوق بغير رسوم جمركية أو تحديد لأي حصص.

٦١ - وقال إن فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية والتأخر في تنفيذ جولة الدوحة الإنمائية والمبادرة المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة من شأنه أن يضعف فرص أقل البلدان نموا للاندماج في منظومة التجارة العالمية وتحقيق أهدافها في التنمية. يجب أن تكون المساعدة المتعلقة بالتجارة المقدمة إلى هذه البلدان غير مرهونة بنتيجة جولة الدوحة.

٦٢ - واستطرد قائلا إن أقل البلدان نموا هي أقل البلدان مسؤولية عن تغير المناخ وتدهور البيئة، ولكنها أكثر البلدان تأثرا بها وأقلها تأهبا للاستجابة للتحديات المتعلقة بالبيئة والكوارث الطبيعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد حلولا عملية لأثر تغير المناخ السلبي على إمكانات التنمية لأقل البلدان نموا.

٦٣ - وختاما، رحب بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا. وأعرب عن الأمل في أن يعتمد المجتمع الدولي التزامات طموحة وأن يحشد الموارد اللازمة لتنفيذها، بغية مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق أهدافها الإنمائية.

٦٤ - **السيد الفايز** (المملكة العربية السعودية): قال إن الحاجة إلى التعاون الدولي أكثر إلحاحا الآن منها في أي وقت مضى لكفالة استمرار التجارة الدولية في الأداء كمحرك قوي للتنمية. وأوضح أن الصندوق السعودي للتنمية، الذي قدم على مدى السنين مجموعة من المنح بقيمة إجمالية قدرها ١٢ بليون ريال للمشاريع التنموية ومكافحة الفقر، أعاد جدولة قروض كثيرة وشطب بعض الديون المستحقة. وقال إن حكومة المملكة العربية السعودية ساهمت في مبادرات صندوق النقد الدولي الخاصة بتخفيض الديون، بينما قدمت في الوقت نفسه قروضا جديدة للدول التي تعاني من ظروف طارئة. وليس من المقبول استمرار الفقر المدقع والجوع مع هذا التقدم في التكنولوجيا وفي الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي. ومن الضروري أن يركز المجتمع الدولي على وضع

حد للفقر والجوع، وعلى تحديد الجهود لضمان تدفق الموارد اللازمة لاستمرار برامج التنمية. وقال إن بلده يعتبر من البلدان النامية، ولكنه يشارك في الالتزام بالمسؤولية عن دعم التنمية الإقليمية و الدولية على السواء. وختاما، شدد على دور الأمم المتحدة، وخصوصا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دعم التعاون الدولي من أجل التنمية وتحقيق ملكية البلدان النامية لبرامج التنمية.

٦٥ - **السيد باكيانو** (بوركينا فاسو): قال إن أقل البلدان نموا تواجه عقبات هائلة على الرغم من التزامها والتقدم الهام الذي أحرزته منذ اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا. وازداد الوضع سوءا بالأزمة المالية وأزمات الغذاء والمالية والطاقة، وبتغير المناخ. وحصيلة هذه الأزمات هي تعميق الفقر، لا بل وازدياد الصعوبة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يلتمس طرقا لدعم السياسات الإنمائية لمجموعة البلدان المتأثرة. فتوافق آراء مونتيري وبرنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية هي مبادرات تجسد الإرادة لمعالجة قضايا التنمية ودعم البلدان المستضعفة، بيد أن تنفيذ هذه المبادرات بصورة ناجعة ما زال مشكلا. ومن ثم ينبغي اتخاذ إجراء عاجل لدرء الخطر عما تحقق من الإنجازات الهامة.

٦٦ - وتابع قائلا إن أي إعادة لصياغة المبادرات الخاصة بالتنمية للبلدان التي تعاني من أوضاع خاصة يجب أن تتم باتفاق جميع الشركاء، خصوصا فيما يتعلق بالالتزامات القائمة. و القضاء على الفقر لدى أوسع شريحة ممكنة من الناس من شأنه أن يكفل السلام والأمن في العالم. وحيث أن العولمة تعني أن مستقبل الشمال ومستقبل الجنوب مترابطان، ينبغي تركيز الاهتمام على أضعف الفئات من أجل خلق مجتمع أكثر عدلا. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل الحقيقية لأقل البلدان نموا فيما يتعلق بالزراعة والهياكل الأساسية والتجارة الدولية والمساعدة الخاصة بالتنمية. والمزيد من التعاون المثمر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان الساحلية المجاورة لها هو المفتاح لتسهيل التجارة وتطوير شبكات النقل الإقليمية المتكاملة. ولا يمكن تحقيق التقدم الضروري، خاصة في المناطق الريفية، إلا بتضافر القوى وتعزيز الشراكات.

٦٧ - **السيد موتر** (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قال إن تحقيق الأهداف العامة لبرنامج عمل بروكسل يتطلب تحسين الإدارة الحكومية في البلدان المعنية. وباستطاعة البرلمانات، ومن واجبها أن تؤدي دورا هاما في خلق بيئة مؤاتية لإعمال أهداف البرنامج وتحقيق التنمية المستدامة الفعالة. وقد أتاح برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية للبرلمانات فرصة للتأثير بصورة حقيقية في حياة شعوبها. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال معظم البرلمانات في أقل البلدان نموا تقع تحت سيطرة الذراع التنفيذي لحكوماتها وتكون في غالب الأحيان محكومة بممارسات قاصرة وبالافتقار إلى الموارد والمهارات، الأمر الذي يمنعها من ممارسة وظائفها الرقابية والتشريعية. ومما يزيد الوضع سوءا أن العديد من البرلمانات في أقل البلدان نموا تعمل في إطار صراع مسلح أو ما بعد انتهاء الصراع ومن ثم تكون مضطرة إلى تحويل انتباهها إلى العودة ببلادها إلى الحالة الطبيعية على حساب أي تخطيط إنمائي طويل الأجل. وهذه تناقضات تحتاج إلى تصحيح.

٦٨ - وتابع قائلا إن الاتحاد البرلماني الدولي مسرور لكونه يعمل مع الأمم المتحدة، وبخاصة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، في محاولة لمعالجة بعض التحديات التي تواجهها البرلمانات في أقل البلدان نموا. وتركز جهود الاتحاد على بناء تحالفات قوية داخل هذه البرلمانات لمعالجة قضايا الحكم ودمج أهداف برنامج عمل بروكسل في الاستراتيجيات الوطنية من أجل التنمية.

٦٩ - واستطرد قائلا إن الاتحاد ومكتب الممثل السامي قاما معا بوضع مشروع يعطي البرلمانات دورا أنشط في إذكاء الوعي ببرنامج عمل بروكسل. وبدأ المشروع باجتماع لعشرة برلمانات إرشادية انعقدت في جمهورية تترانيا المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لمساعدة المشتركين في تكوين مجموعات دعم وإقامة اتصال مع مراكز التنسيق الوطنية ومع ممثلي الأمم المتحدة الميدانيين. وكان على هذه البرلمانات أن تكون استباقية في الأشراف على المساعدة الإنمائية، والتأكد من أنها تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع ولا تعكس فقط الأولويات التي يتصورها المانحون. وفي المرحلة التالية للمشروع، سينهض ليضم جميع برلمانات أقل البلدان نموا. وإضافة إلى ذلك، يقوم الاتحاد بدراستين إفراديتين لبيان كيف تتفاعل البرلمانات مع مجتمع المانحين للمساعدة في زيادة فاعلية المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد القطري.

٧٠ - وبالإضافة إلى التعاون في هذا المشروع، يسر الاتحاد أن يشارك في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في عام ٢٠١١. وفي هذا الصدد، سيقوم الاتحاد بتسهيل التفاعل على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتنظيم منتدى عالمي تُقدم نتائجه إلى المؤتمر، وسيواصل المساهمة في المشاورات المشتركة بين الوكالات. وكما جاء في التقرير، يجب أن تكون العملية التحضيرية على علم بمبادئ الشراكة الصادقة والملكية الوطنية، وبهذه الروح سيأتي الاتحاد إلى مائدة الاجتماع.

٧١ - **السيدة هونغبيجي** (بنن): قالت إن برنامج عمل بروكسل اقترح تدابير للقضاء على أوجه الضعف التي هي من صفات أقل البلدان نموا وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. بيد أنه لم يبق سوى سنتين لانتهاء البرنامج ولا يسع المرء، والحالة هذه وفي مناخ اقتصادي عالمي يزداد سوءا، إلا أن يتساءل كيف يمكن للوضع في هذه البلدان أن يتحسن وكيف يمكن هذه البلدان أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما أهدافها فيما يتعلق بالحد من الفقر.

٧٢ - وتابعت قائلة إن الأزمة المالية الدولية المتفاقمة تؤثر على جميع أعضاء المجتمع الدولي ومن آثارها إعاقة التنمية في أقل البلدان نموا. ثم إن المشاكل في الأسواق المالية الدولية تدعو إلى مزيد من الرقابة العالمية الفعالة وإلى اتخاذ تدابير لحماية الاقتصاد العالمي. وبوجه خاص، يمارس صندوق النقد الدولي فرض الشروط على البلدان الفقيرة، في حين يعجز عن إقناع بعض الاقتصادات المقدمة الفوضوية بضرورة تحسين سلوكها.

٧٣ - واستطردت تقول إن نموذج التنمية المفروض حتى الآن غير قابل للاستمرار على المدى الطويل ولا ينفع كل مستويات المجتمع. وقد حان الوقت لمعالجة العوائق التي تحول دون ملكية البلدان لاستراتيجيات التنمية. وأوضحت أن بنن، كسائر أقل البلدان نموا، ليس لديها من الموارد المالية ما يكفي للوفاء بالتزاماتها. وما زالت جهودها من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل تواجه عوائق على جبهات كثيرة. وبناء على ذلك، يكون تطوير قدراتها الإنتاجية حاسم الأهمية. وفي هذا الصدد، ينبغي لمكتب الممثل السامي أن يرصد عن كثب تنفيذ برنامج بروكسل من جانب وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الكفاءة، وأن يسهل المشاركة الفعالة لأقل البلدان نموا في الهيئات المتعددة الأطراف ذات الصلة. ولعل مكتب الممثل السامي يستطيع تنظيم اجتماعات لمساعدة أقل البلدان نموا على فهم الأزمة الحالية وتقرير ما هو الإجراء الذي يجب عليها اتخاذه.

٧٤ - وقالت إن أقل البلدان نموا تحتاج إلى الدعم من المجتمع الدولي في كفاحها من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد

الكلي، وتعجيل النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة لشعوبها والقضاء على الفقر. وينبغي للمجتمع الدولي، في مواجهة الأزمة المالية الحالية، أن يستمر في مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا كي لا تتهمش. وإذا كان بمقدور البلدان الغربية أن تحشد ملايين الدولارات لمعالجة الأزمة داخليا، فمن الواضح أن لديها الموارد الضرورية لتوسيع نطاق هذا التضامن ليشمل أقل البلدان نموا، وينبغي لها أن تقوم بذلك في الوقت المناسب.

٧٥ - **السيد شوازورين** (منغوليا): قال إنه، وإن كانت البلدان النامية غير الساحلية في كافة أنحاء العالم تشارك في مشاكل وتحديات كثيرة متماثلة، يجب أن تؤخذ في الحسبان الخصائص الإقليمية ودون الإقليمية إذا أريد لبرنامج عمل ألماتي أن ينفذ بصورة فعالة. فعلى الرغم من التقدم في مجال النقل العابر، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في الاقتصاد العالمي بصورة أساسية. وجولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنطوي على إمكانية تعزيز التبسيط والمعاملة التفضيلية في التجارة للبلدان النامية غير الساحلية. والمفاوضات بشأن تبسيط التجارة هي فرصة لتقرير القواعد والمعايير الدولية اللازمة. ويجب إيلاء الاعتبار لإبرام اتفاق متعدد الأطراف بشأن القضايا المشمولة بالمادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات).

٧٦ - وتابع قائلا إن حصة البلدان النامية غير الساحلية لا تزال صغيرة جدا وتتكون بالدرجة الأولى من السلع الأساسية. وفي منغوليا، تبلغ تكاليف النقل العابر عبر البلدان المجاورة ٧ إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل الترويج لعقد اتفاق دون إقليمي شامل يوفق بين أنظمة النقل العابر ويخفض التكاليف، شرعت منغوليا في العمل مع الاتحاد الروسي والصين بشأن عقد اتفاق إطاري ثلاثي الأطراف يتعلق بالنقل العابر. وهو اتفاق، متى أُبرم، سيوفر إطارا قانونيا لنُظم فعالة للنقل العابر إلى منغوليا وخلالها بالسماح بحرية العبور لجميع وسائط النقل وتعزيز عملية التبسيط والتوفيق وتوحيد المعايير في المعاملات الجمركية والإجراءات الإدارية والتوثيق. فالإطار التنظيمي الفعال والبيئة المؤاتية من شأنهما أيضا أن يقللا من العوائق غير المادية في طريق التجارة الدولية. وفي الاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتسهيل التجارة المعقودة في أولانباتار، سلطت وفود كثيرة الضوء على العوائق الباقية.

٧٧ - واستطرد قائلا إن منغوليا تسعى جاهدة لتحسين العمليات الجمركية ومن ثم فهي طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بهذا الأمر وقامت بتعديل أو سن قوانين مختلفة لجعل تشريعاتها الداخلية متسقة مع تلك الاتفاقيات. وقال إن منغوليا أصبحت طرفا أيضا في الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية عبر آسيا وغيره من الصكوك الأساسية المتعلقة بالنقل الدولي. وأوضح أن هذه الاتفاقات تنص على الإعفاء من دفع كفالات للرسوم الجمركية، وعلى إجراءات مبسطة وتعريفات ورسوم محلية مقابل استعمال مرافق الميناء والبنية التحتية للنقل، بيد أن البيروقراطية والتأخيرات غير المتوقعة وحدوث ضياع أو أضرار في الحمولة وعدم كفاية طرق النقل البرية المأمونة تحول دون التمتع بهذه الشروط المؤاتية. وأضاف أن منغوليا بدأت تستخدم إجراءات إلكترونية لتبسيط العمليات الجمركية وزيادة شفافيتها. ثم إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلا عن أنها تساعد على تبسيط التجارة بالتشغيل الآلي، تغير بصورة أساسية مفهوم الخدمات الجمركية.

٧٨ - وقال إن التعاون الإقليمي والدولي حاسم لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي. ومنغوليا تؤيد تأييدا كاملا أحكام الإعلان بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي (A/63/L.3) وأشاد بالجهود الكبيرة التي تبذلها

مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما مكتب الممثل السامي، في تنسيق الأنشطة على صعيد المنظومة تعزيزا لتنفيذ البرنامج.

٧٩ - **السيد إيشيزي** (اليابان): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على أقل البلدان نموا في تحديد كيفية توجيه مساعداتها. ومع اقتراب عام ٢٠١٠، وهو التاريخ المستهدف لتحقيق انخفاض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع وجوع إلى النصف في أقل البلدان نموا، آن الأوان لتجديد وتأكيد الإرادة الجماعية لمعالجة الاحتياجات الخاصة لأشد البلدان ضعفا. وأضاف أن حكومته ملتزمة بالاستمرار في تقديم المساعدة إلى القطاعات ذات الأولوية في أقل البلدان نموا. بيد أنه، لكي تكون هذه المساعدة فعالة حقا، تصبح ملكية البلدان لها والشراكة مع المجتمع الدولي أمرا حيويا.

٨٠ - وقال إن النمو الاقتصادي يجب أن يكون متوازنا وأن يشمل بالنفع أكبر شريحة ممكنة من المواطنين. وينبغي للسياسة الإنمائية أن تؤكد على الأمن الإنساني، وهو أداة لكفالة وتعزيز التنمية المستدامة لأي بلد، وذلك من خلال حماية وتمكين الأفراد ومجتمعاتهم. وفي مناقشات دارت مؤخرا، تقرر أن الصراعات المسلحة هي أحد الأسباب الجذرية للفقر. وما لم يتحد المجتمع الدولي لمنع نشوب صراعات جديدة ومنع تكرار الصراعات القديمة، فلن يتحقق أبدا الهدف المرتجى المتمثل في القضاء على الفقر. ومن الضروري الأخذ بنهج متكامل، واليابان مستعدة للمشاركة في مناقشات خلاقة وبناءة لهذه الغاية، بما في ذلك المشاركة بصفتها رئيس لجنة بناء السلام.

٨١ - وتابع قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية حققت تقدما مرموقا خلال السنوات الخمس الماضية، وفقا لتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي (A/63/165)، وإن يكن لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله. وقد أثبت المجتمع الدولي تصميمه على دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية في الاجتماع الرفيع المستوى المكرس لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، وينبغي له أن يواصل بالروح نفسها التعاون في تنفيذ برنامج عمل ألماتي والتوصيات الواردة في الإعلان بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.